

التنمية المستدامة في الجزائر: الواقع والمتطلبات  
Sustainable Development in Algeria: Reality and Requirements

بايزيد كمال<sup>1</sup>، لخلف عثمان<sup>2</sup>

<sup>1</sup> كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، (الجزائر) ([kamelbaizid1@gmail.com](mailto:kamelbaizid1@gmail.com))

<sup>2</sup> كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، (الجزائر) ([lakhlef1@gmail.com](mailto:lakhlef1@gmail.com))

تاريخ الاستلام: 2019/10/12؛ تاريخ القبول: 2020/03/12؛ تاريخ النشر: 2021/07/01

**ملخص:** جاء هذا البحث خصيصا لمعالجة إشكالية واقع ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، وذلك بعد الجهود التي بذلتها الحكومة في مختلف المجالات التنموية بعد تحسن الوضعية المالية للبلد، وبالتالي فما يشكله واقع التنمية المستدامة في الجزائر فهو يعبر على نتائج البرامج التنموية والإستراتيجية التي اعتمدها الحكومة من قبل، وما يتم تحديده من متطلبات فهو يعبر على سد النقائص التي يمكن ملاحظتها قصد تفعيل ودفع عجلة هذه التنمية بالوطن.

**الكلمات المفتاحية:** التنمية المستدامة، البيئة، التنوع الاقتصادي، الحكم الراشد، الاقتصاد الأخضر.

**تصنيف JEL:** O11؛ Q56.

**Abstract:** This research is designed to address the problem of the reality and requirements of achieving sustainable development in Algeria, after the efforts made by the government in various developmental areas after the improvement of the financial situation of the country, and therefore what constitutes the reality of sustainable development in Algeria, it reflects the results of development and strategic programs adopted by the government And, what is determined by the requirements it expresses to fill the shortcomings that can be observed in order to activate and advance this development in the homeland.

**Keywords:** Sustainable Development, Environment, Economic Diversification, Good Governance, Green Economy.

**Jel Classification Codes:** O11, Q56.

## - تمهيد:

باعتبار أن مسألة التنمية المستدامة أصبحت قضية هامة في جميع أنحاء العالم مثلما نادت به الأطراف الممثلة للمجتمع الدولي ومختلف المؤسسات الدولية الإنمائية، نظرا لأهميتها في خلق تنمية اقتصادية مستدامة وتنمية اجتماعية يشجع فيها القضاء على كل الظواهر الاجتماعية وتحسين حياة الفرد في حدود احترام الموروث الطبيعي وحماية البيئة من التدهور تفكيراً في العامل البشري الذي يعد جوهر هذه التنمية وهدفها النهائي. وعلى هذا الأساس تعد الجزائر واحدة من بين الدول التي أصبحت تعنى بهذه التنمية منذ سنوات عديدة بدأت تظهر معالمها مع سياسة الإنعاش الاقتصادي وما رافقها من إجراءات وتشريعات قانونية اتجهت لحماية البيئة والحفاظ عليها. وبالتالي فعلى هذا الأساس سنحاول صياغة الإشكالية التالية:

**ما هي وضعية التنمية المستدامة في الجزائر؟ وما هي المتطلبات التي يجب القيام بها لتحسين مستويات هذه التنمية؟**

**- أهمية البحث:** تكمن أهمية البحث وأهدافه في محاولة إبراز حقيقة التنمية المستدامة بالاعتماد على بعض المؤشرات الأساسية، وطرح بعض المتطلبات التي يجب على الحكومة تبنيتها قصد تفعيل وترقية مستوى التنمية المستدامة في الجزائر. ولإجابة على هذه الإشكالية تم هيكلة البحث إلى ثلاث محاور كالتالي:

➤ المحور الأول: مفهوم التنمية المستدامة.

➤ المحور الثاني: واقع التنمية المستدامة في الجزائر.

➤ المحور الثالث: متطلبات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

**1- مفهوم التنمية المستدامة:** إذا كانت التنمية بمختلف مفاهيمها الشغل الشاغل للمجتمعات في الفترة الممتدة بين نهاية الحرب العالمية الثانية إلى غاية نهاية الستينيات من القرن الماضي، فتعد التنمية المستدامة الأكثر شاعرية منذ ظهور مفهومها وانتشاره إلى اليوم عبر أنحاء العالم، وذلك نظرا لما تحمله بين طياتها من مفاهيم وما تعدده من أبعاد وما لها من خصائص.

**1-1- نشأة وتعريف التنمية المستدامة:** بتاريخ 27 أبريل سنة 1987 ظهر لأول مرة مصطلح "التنمية المستدامة في تقرير اللجنة الدولية للبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة، حيث سمي هذا التقرير بتقرير برونتلاند نسبة إلى السيدة التي ترأست اللجنة "غروهارليم برونتلاند" وزيرة البيئة النرويجية خلال فترة إصدار التقرير ورئاسة للوزراء سنة 1990، وتم نشر التقرير في الكتاب الذي أصدرته تحت عنوان "مستقبلنا المشترك"، واعتبر هذا التقرير كحصوله للعمل الدولي المهتم بشأن العلاقات المتبادلة فيما بين البيئة والتنمية الأمر الذي جعل الباحثون يؤكدون على أن ظهور التنمية المستدامة يرجع إلى خلفيات تاريخية سبقت اهتمامت بقضايا البيئة والتنمية تمثلت بشكل مختصر في مايلي:<sup>1</sup>

- تقرير نادي روما في سنة 1972 حول تطور المجتمع البشري وعلاقته باستغلال الموارد الاقتصادية؛
- انعقاد قمة الأمم المتحدة حول البيئة بستوكهولم (السويد) من 5 إلى 16 جويلية سنة 1972؛
- تقرير برنامج الأمم المتحدة عن حالة البيئة سنة 1983؛
- الميثاق العالمي للطبيعة الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 28 أكتوبر سنة 1982؛

أما بخصوص تعريف التنمية المستدامة عرفتها لجنة برونتلاند بأنها: "التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار حاجات المجتمع الراهنة دون المساس بحقوق الأجيال القادمة في الوفاء باحتياجاتهم". وعرفها برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD) في تقريره العالمي بشأن التنمية البشرية سنة 1992 بأنها: "عملية يتم من خلالها صياغة السياسات الاقتصادية، التجارية، الزراعية، الطاقوية، الصناعية والضريبية كلها بقصد إقامة تنمية اقتصادية، اجتماعية واكولوجية". أما عند أوليمرولكرهاوس (W.Ruckelshaus) مدير إدارة البيئة الأمريكية تعني: " تلك العملية التي تقرر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة، وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والحفاظ على البيئة هما عمليتان متكاملتان وليس متناقضتان".<sup>2</sup> ومن خلال هذه التعاريف نجد أنه تتميز التنمية بمجموعة من الخصائص أهمها:

- الإنسان هو وسيلة تحقيق التنمية المستدامة وهدفها؛
- تنمية طويلة المدى تتخذ من البعد الزمني أساسا لها فهي تنصب على مصير ومستقبل الأجيال القادمة؛
- التنمية المستدامة تختلف عن أنواع التنمية الأخرى في كونها أشد تداخلا وأكثر تعقيدا وخاصة فيما يتعلق بما هو طبيعي وما هو اجتماعي فيها؛
- التنمية المستدامة تتوجه أساسا لتلبية احتياجات أكثر الطبقات فقرا وبالتالي تسعى إلى التخفيض من معدلات الفقر على المستوى العالمي؛
- التنمية المستدامة تحرص على تطوير الجوانب الثقافية والإبقاء على الحضارة الخاصة بكل مجتمع؛
- عناصر التنمية المستدامة لا يمكن فصل بعضها عن البعض الآخر، وذلك لشدة تداخل العناصر الكمية والنوعية لها؛

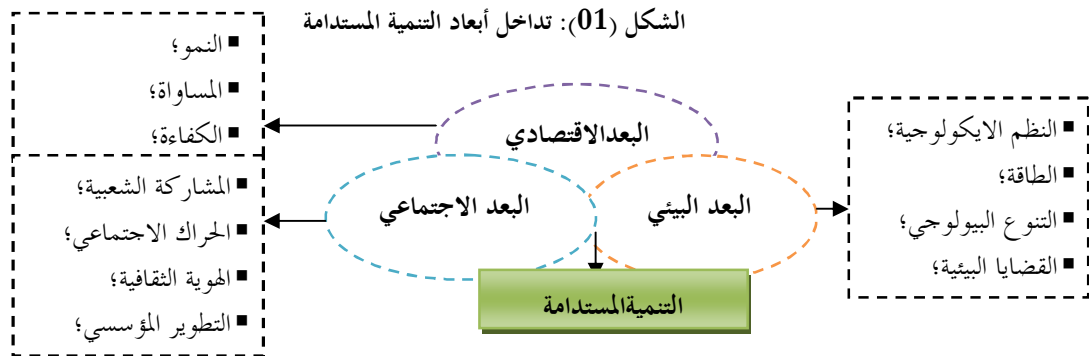
- هي تنمية تضع تلبية احتياجات الأفراد في المقام الأول، فأولويتها هي تلبية الحاجات الأساسية والضرورية من الغذاء والملبس والتعليم والخدمات الصحية، وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياة البشر المادية والاجتماعية؛
- تنمية متكاملة تقوم على التنسيق والتكامل بين سياسات استخدام الموارد واتجاهات الاستثمار والاختيار التكنولوجي والشكل المؤسسي، مما يجعلها تعمل بانتظام داخل المنظومة البيئية؛
- التنمية المستدامة عملية مجتمعة يجب أن تساهم فيها كل الفئات والقطاعات والجماعات، ولا يمكن اعتمادها على فئة قليلة أو طرف واحد؛

**1-2- أبعاد التنمية المستدامة:** تتميز أبعاد التنمية المستدامة بالترابط والتداخل فيما بينها كما هو مبين في الشكل (01)، ويتضمن كل بعد ما يلي:

**1-2-1- البعد الاقتصادي:** يركز هذا البعد على استدامة النظام الاقتصادي التي تتم لما يتمكن النظام من إنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر وأن يحافظ على مستوى معين قابل للإدارة من التوازن الاقتصادي ما بين الناتج العام والدين العام، وأن يمنع حدوث اختلالات اجتماعية ناتجة عن السياسات الاقتصادية.<sup>3</sup>

**1-2-2- البعد الاجتماعي:** يتضمن البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة الاهتمام بالعدالة الاجتماعية وتحقيق المساواة ومكافحة الفقر وتوزيع الموارد، وتقديم وتحسين الخدمات الاجتماعية الأساسية إلى المحتاجين لها (الصحة، التعليم، شبكات الصرف الصحي....)، والسعي المتواصل في تحقيق استقرار النمو الديمغرافي حتى لا تكون هناك أية ضغوطات على الموارد الطبيعية والعمل على وقف التزوح الريفي الذي يتسبب في الرفع من معدلات التلوث بالمدن وزيادة المشاكل الاجتماعية بها، إضافة الأخذ بعين الاعتبار أهمية مشاركة الشعوب في اتخاذ القرارات والحصول على المعلومات التي تؤثر على حياتهم بشفافية ودقة.

**1-2-3- البعد البيئي:** يكمن الهدف من وراء هذا البعد في محاولة المحافظة على قاعدة ثابتة من الموارد الطبيعية عن طريق استخدام الموارد المتجددة في حدود لا تفوق قدرتها على التجدد، وتجنب الاستنزاف المتزايد للموارد غير المتجددة والعمل على ترشيد استخدامها، وذلك لأجل حماية التنوع الإحيائي وتحقيق الاتزان الجوي وضمان إنتاجية التربة والحفاظ على الأنظمة الطبيعية الأخرى التي لا تصنف عادة كموارد اقتصادية.



المصدر: عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أوزنط، 2006، التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفاء، عمان (الأردن)، ص 42.

**2- واقع التنمية المستدامة في الجزائر:** يعبر واقع التنمية المستدامة في الجزائر على حصيلة النتائج الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المترتبة عن البرامج التنموية التي سخرت لها الحكومة أموالا كبيرة قصد التحسين من وضعية النمو الاقتصادي وتحسين أداء مختلف القطاعات الاقتصادية المهيكلة للاقتصاد الوطني، وتوفير مستوى معيشي لائق للأفراد من خلال القضاء على مختلف الظواهر الاجتماعية، وذلك مع وضع إطار قانوني لحماية البيئة والحفاظ عليها في إطار محاولة تحقيق التنمية المستدامة.

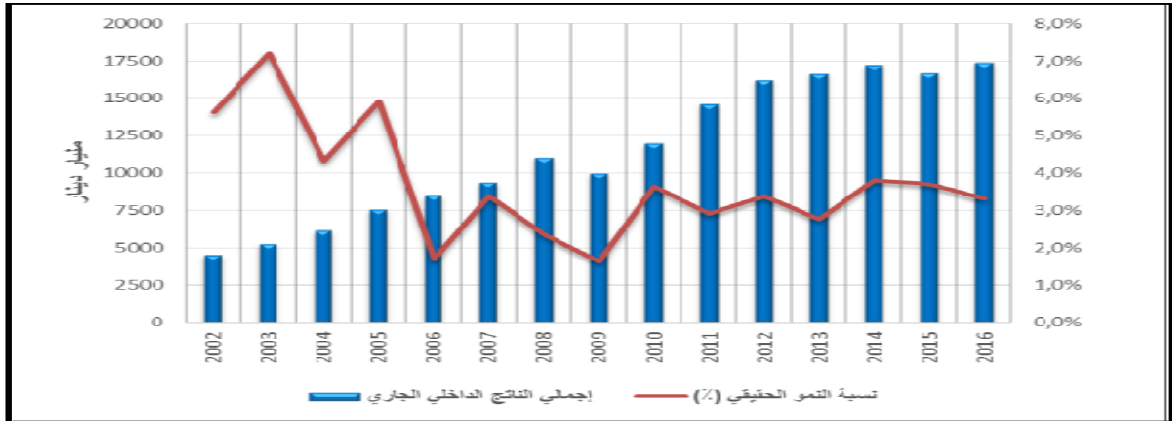
**2.1- الوضع الاقتصادي للتنمية المستدامة في الجزائر:** سيتم الاطلاع على الحقيقة التي يعيشها الجانب الاقتصادي للتنمية المستدامة في الجزائر من خلال ثلاث مؤشرات أساسية والتي تعد من بين المؤشرات الهامة في هذا الجانب ألا وهي: النمو الاقتصادي وتركيبه الناتج الداخلي الخام، الميزان التجاري، المديونية الجزائرية للخارج.

**2.1.1- النمو الاقتصادي وتركيبه الناتج الداخلي الخام:** يعبر النمو الاقتصادي على الزيادة المستمرة في إجمالي الناتج الداخلي الخام أو إجمالي الناتج الوطني خلال فترة زمنية معينة، الناجمة عن الزيادة الكمية في إنتاج السلع والخدمات خلال السنة. وبشأن هذا واقع هذا المؤشر في الجزائر نجد من الشكل أدناه أنه كانت مستويات النمو الحقيقي تفوق 4%، وفاق أحيانا 7% خلال الفترة 2000-2005، دليل على الفارق الكبير في ارتفاع قيمة الناتج الداخلي الخام من سنة لأخرى والذي بلغت قيمته 4123.5 مليار دينار سنة 2000، لكن في السنوات

الأخيرة وبالأخص ابتداء من سنة 2013 إلى غاية سنة 2016 شهدت معدلات النمو مستويات منخفضة تراوحت ما بين 3 و4%، وبلغت بالتحديد 3.3% سنة 2015، و3.7 سنة 2016، وهذا نظرا لانخفاض الفارق في قيمة الناتج الداخلي الخام بين سنة وأخرى والذي أصبح يصل إلى مستويات لم يتم تحقيقها من قبل بلغت 17406.8 مليار دينار سنة 2016، وبالنسبة لمساهمة القطاعات الأساسية المكونة للناتج الداخلي الخام فحسب إحصائيات سنة 2016 تساهم هذه القطاعات في الناتج بالنسب التالية:<sup>4</sup>

- ✧ المحروقات: 17.4%.
- ✧ البناء والأشغال العمومية: 11.9%.
- ✧ الفلاحة: 12.3%.
- ✧ الخدمات خارج الإدارة العمومية: 27.8%.
- ✧ الصناعة خارج المحروقات: 5.6%.
- ✧ خدمات الإدارة العمومية: 17.3%.

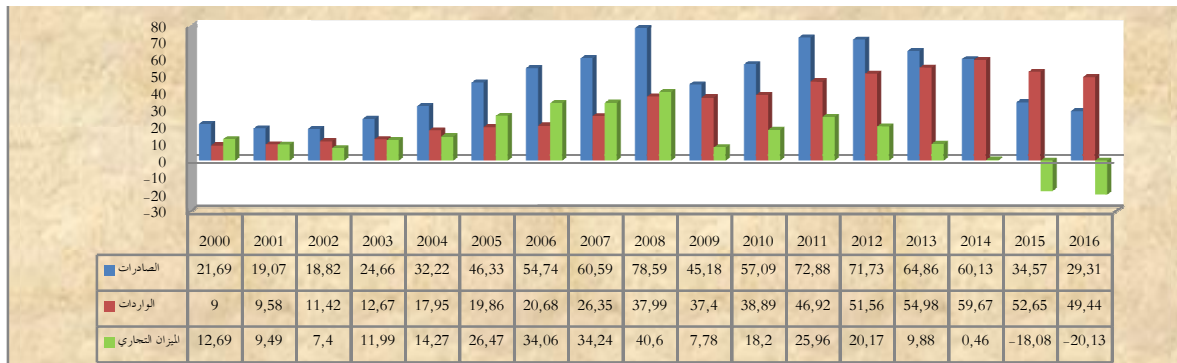
الشكل (02): النمو الحقيقي وإجمالي الناتج الداخلي الخام في الجزائر للفترة (2002-2016).



المصدر: تقرير بنك الجزائر، 2016، ص 21.

**2.1.2- الميزان التجاري:** تعد الجزائر كغيرها من الدول النامية التي ترتبط بأسواق الدول الصناعية المتقدمة، وأسواق الدول الأوروبية على وجه التحديد سواء تعلق الأمر بالواردات أو الصادرات، وتعتبر دول الاتحاد الأوروبي المورد والزبون الرئيسي للجزائر. ويبين لنا الشكل أسفله حصيلة التجارة الخارجية (الميزان التجاري) لهذا البلد فنجد أنه قد سجلت قطاع التجارة الخارجية رصيذا موجبا منذ سنة 2000 إلى غاية سنة 2014، ففي البداية وكتيجة لارتفاع قيمة الصادرات التي يمثلها أساسا صادرات المحروقات بنسبة 97% عرف الميزان التجاري تحسنا مستمرا إلى غاية سنة 2008 بسبب ارتفاع أسعار النفط، حيث وصل رصيد الميزان التجاري في تلك السنة إلى 40.6 مليار دولار، وبعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 التي أدت إلى تراجع عائدات النفط ابتداء تراجع قيمة الصادرات الجزائرية عام 2009 مسببة انخفاض في الميزان التجاري وأصبحت قيمته 7.87 مليار دولار، وبعدها بدأ الميزان التجاري في التوجه نحو الزيادة نتيجة تحسن أسعار النفط في الأسواق الدولية إلى أن وصل 25.96 مليار دولار عام 2011، لكن لم يظل رصيد الميزان التجاري على هذه الحالة فبعد الانخفاض الحاد في أسعار النفط منذ سنة 2014، كانت نتائجه شبه معدومة خلال هذه السنة (0.46 مليار دولار)، وسالبة في كل من سنة 2015 و2016 بعجز قدرة 20.1 مليار دولار خلال هذه الأخيرة (أنظر الشكل أسفله). ومن خلال هذه التغيرات ودرجة حساسية الميزان التجاري الجزائري للتبادل الخارجي نلاحظ أن العوائد التي تتحصل عليها الجزائر تكاد تقريبا أن تكون كلها في شكل صادرات المحروقات، وهو ما يعني أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي، ويصنف ضمن قائمة الاقتصاديات الهشة التي تعتمد سوى على القطاع الواحد.

الشكل (03): الميزان التجاري بالمليار دولار في الجزائر للفترة (2000-2016).

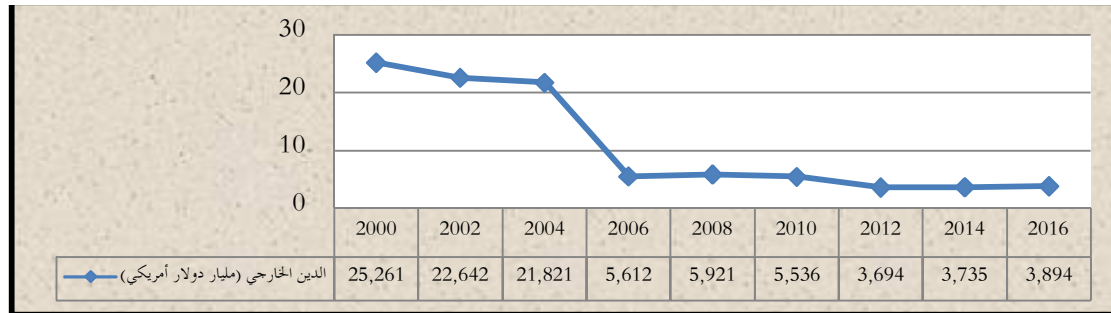


المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: التقارير السنوية لبنك الجزائر.

**3.1.2- المديونية الخارجية:** لقد تزايدت ديون الجزائر بصورة كبيرة منذ منتصف الثمانينات لما بدأت تميل كثيرا إلى الاقتراض من الخارج، وتم استخدام هذه القروض لتمويل الاستهلاك أو الاستثمار في بعض المشاريع، ونتيجة لذلك ارتفع رصيد الدين الخارجي المتوسط والطويل الأجل، وهو ما ترتب عليه ارتفاع تكاليف خدمة الدين السنوية، حيث تزامنت هذه الظروف مع التغيرات التي حدثت في أسعار البترول، ففي الوقت الذي شهدت فيه الصادرات الوطنية انخفاضا كبيرا منذ عام 1986 شهدت خدمات الدين ارتفاعا مستمرا وارتفعت المديونية إلى مستويات حادة لا يمكن تحملها في بداية سنوات التسعينيات، حيث تجاوزت نسبة خدمة الدين الخارجي 100% خلال الثلاثي الأول من سنة 1994، ووجدت الجزائر نفسها عاجزة عن أداء التزاماتها الخاصة بالمديونية الخارجية، مما اضطر بها إلى اللجوء لإعادة جدولة ديونها مع كل من نادي باريس ونادي لندن.<sup>5</sup>

بعد إعادة جدولة الدين الخارجي لدى نادي باريس ونادي لندن تحسنت الوضعية المالية الخارجية للجزائر ابتداء من بداية سنوات 2000، وذلك بتقليل مؤشرات الدين إلى مستويات يمكن تحملها خصوصا منذ بداية سنة 2004 لما وصل إجمالي الدين الخارجي إلى 21.821 مليار دولار، ومع تحسن وضعية أسعار النفط وارتفاع عائدات البترول تمكنت الحكومة الجزائرية عن طريق إستراتيجية تقليص المديونية الخارجية بفعل التسديدات المسبقة من تقليص المديونية الخارجية بشكل كبير خلال سنة 2006 فبلغت قيمة الدين خلال هذه السنة 5.612 مليار دولار، وبعدها انخفضت قيمة الدين بشكل مستمر وضميل إذ وصلت القيمة إلى 3.894 مليار دولار وهذا ما يعزز من دور الدولة على الوفاء والسداد.

الشكل (04): المديونية الخارجية للجزائر خلال الفترة (2000-2016).



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: التقارير السنوية لبنك الجزائر.

**2.2- الوضع الاجتماعي للتنمية المستدامة في الجزائر:** تتضح حقيقة الوضع الاجتماعي للتنمية المستدامة في الجزائر من خلال إبراز الحالة التي تمر بها أهم المؤشرات الحساسة التي تنادي اليوم المنظمات الدولية بتحسينها، والمتمثلة في كل من: التحكم في النمو السكاني، وضعية القطاع الصحي، وضعية قطاع التعليم، محاربة البطالة والفقر.

**2.2.1- عدد السكان:** يعتبر العامل الديمغرافي مؤشرا هاما وضروريا في ديناميكية تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر أو أي بلد كان، فقد شهدت الجزائر ارتفاعا كبيرا في معدلات النمو السكاني خلال الستينات والسبعينات من القرن العشرين، حيث تجاوز النمو السكاني في المتوسط آنذاك 3% سنويا. ولم يتوقف تزايد عدد السكان في الجزائر عند ذلك الحد بل شهد ارتفاعا كبيرا إلى حد الآن، فبعدها كان يبلغ عدد سكان الجزائر في سنة 2000 حوالي 30.31 مليون نسمة استطاع العدد أن يرتفع خلال سبعة عشر سنة إلى 41.72 مليون نسمة، وذلك نتيجة ارتفاع معدلات الخصوبة التي وصلت إلى 3.1 طفل/إمرة سنة 2017، والشكل التالي يوضح الزيادة المستمرة في عدد السكان بالجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 على غاية سنة 2017:

الشكل (05): عدد السكان في الجزائر للفترة (2000-2017).



Source: DEMOGRAPHIE ALGERIENNE, N° 816, 2017.

**2.2.2- الصحة:** لقد أصبحت الصحة من الأمور الأكثر أهمية في مجال التنمية، وذلك باعتبارها من العوامل التي تساهم في التنمية المستدامة وأحد مؤشراتهما. فلا يمكن تحقيق تنمية مستدامة بدون سكان أصحاء، أي أنه في حين تمثل الصحة قيمة في حد ذاتها فإنها تعتبر مفتاحا للإنتاجية والرخاء الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وهو ما أكدت عليه مارغرين تشان المدير العام لمنظمة الصحة العالمية على أن الصحة تؤدي إلى تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية وتعمل كذلك على حماية البيئة. هذا ونص المبدأ الأول من إعلان ريو للبيئة والتنمية على أن البشر يقع في صميم الاهتمامات المتعلقة بالتنمية المستدامة، وبحق لهم أن يحيا حياة صحية ومنتجة في وئام مع الطبيعة، فلا يمكن تحقيق تنمية مستدامة مع تفشي الأمراض المهلكة،<sup>6</sup> كما يتعذر الحفاظ على صحة السكان دون وجود تنمية مستدامة. إذن فنظرا لأهمية ذلك يمكن إبراز التطورات الحاصلة في القطاع بالجزائر ومؤشرا وفاة الأطفال الرضع الذي يعد من بين أهم المؤشرات التي تعكس مدى توفر الخدمة الصحية بالبلد:

**2.2.2.1- المنشآت القاعدية للصحة والطاقم الطبي:** لقد شهد قطاع الصحة بالجزائر هو الآخر تطورات عديدة خلال فترة الإنعاش الاقتصادي، بحيث مست هذه التطورات البعض من المنشآت القاعدية والعاملين في هذا القطاع من أطباء وجراحي أسنان وصيادلة، فيمكن تلخيص التطورات الحاصلة بالمنشآت القاعدية للصحة في الجدول التالي:

الجدول (01): المنشآت القاعدية للقطاع الصحي في الجزائر للفترة (2001-2016).

| التعيين                       | 2001 | 2008 | 2010 | 2012  | 2013  | 2014  | 2015  | 2016  |
|-------------------------------|------|------|------|-------|-------|-------|-------|-------|
| المؤسسات الاستشفائية العمومية | -    | 190  | 194  | 193   | 194   | 196   | 200   | 200   |
| مراكز استشفائية عمومية        | 13   | 13   | 13   | 14    | 14    | 14    | 15    | 15    |
| مؤسسات استشفائية جامعية       | -    | 01   | 01   | 01    | 01    | 01    | 01    | 01    |
| مؤسسات استشفائية متخصصة       | 32   | 57   | 64   | 66    | 68    | 71    | 75    | 75    |
| الصيدليات                     | -    | 8477 | 9264 | 10058 | 10438 | 10700 | 10865 | 11140 |

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات نشرات متعددة.

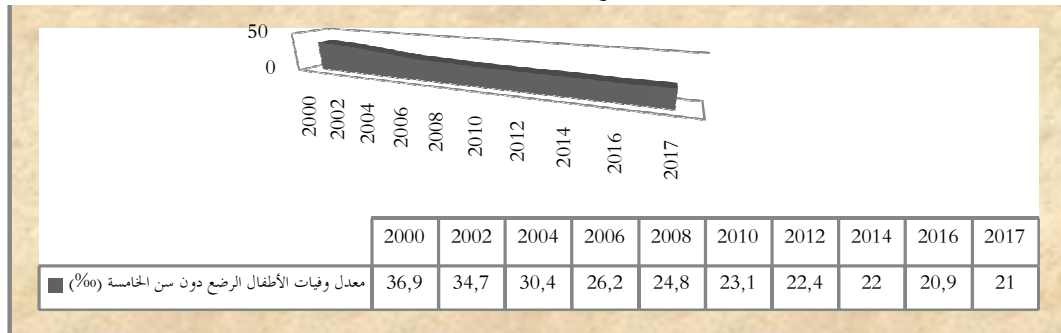
تظهر إحصائيات الجدول أعلاه أنه لم تتمكن الحكومة بتطوير المنشآت القاعدية لقطاع الصحة العمومية بشكل كبير سواء بالنسبة للمؤسسات والمراكز الاستشفائية العمومية أو المؤسسات الاستشفائية الجامعية التي ظلت تتوقف على وجود مستشفى واحد، وكانت النتائج إيجابية فقط على مستوى المؤسسات الاستشفائية المتخصصة التي فاق عددها الضعف لما كان عليه العدد سنة 2001 وأصبح عددها سنة 2016 يقدر بـ: 75 مؤسسة سنة 2016، وكذلك ارتفاع عدد الصيدليات التي أصبحت تقدر بـ: 11140 وحدة صيدلية سنة 2016. أما بخصوص التطورات الحاصلة بالنسبة للطاقم الطبي بالقطاع العام يمكن تلخيصها في العناصر التالية:

- ارتفع عدد الأطباء العاميون والأخصائيون من 22878 طبيب سنة 2001 إلى 55158 طبيب سنة 2016.
- ارتفع عدد أطباء الأسنان من 4828 طبيب سنة 2001 إلى 7014 طبيب سنة 2016.
- ارتفع عدد الصيادلة من 198 صيدلي سنة 2001 إلى 1695 صيدلي سنة 2016.

**2.2.2.2- وفيات الأطفال الرضع دون سن الخامسة:** بالرغم من النتائج المحققة في تحسن الطاقم الطبي بقطاع الصحة في الجزائر إلا وأنه رغم الانخفاض المستمر في عدد وفيات الأطفال دون الخامسة كما هو مبين في الشكل أدناه، فلا تزال نسبة وفيات الأطفال مرتفعة وقدرت نسبتها بـ: 21‰ سنة 2017، وذلك نتيجة التغطية الطبية التي يمكن إبراز نتائجها فيما يلي:

- ❖ طبيب لكل 545 ساكنا؛ ❖ صيدلي 3435 ساكنا؛
- ❖ جراح أسنان لكل 2971 ساكنا؛ ❖ مساعد في الصحة لكل 1143 ساكنا.

الشكل (06): معدل وفيات الأطفال الرضع دون سن الخامسة في الجزائر للفترة (2000-2017).



Source: DEMOGRAPHIE ALGERIENNE, N° 816, 2017.

**2. 2. 3- التعليم:** لقد تم إصلاح نظام التعليم الوطني من خلال برنامج إصلاح المنظومة التربوية الذي وضع من طرف وزارة التربية الوطنية وصادق عليه مجلس الوزراء في أبريل عام 2002، وأخذ الشروع في تطبيقه منذ بداية الدخول المدرسي 2003-2004، إذ تعلق البرنامج بكل من التعليم الابتدائي والتعليم المتوسط، فتم تقليص مدة التعليم الابتدائي من 06 سنوات إلى 05 سنوات، وتم تمديد مدة التعليم المتوسط إلى 04 سنوات بعدما كانت 03 سنوات. أما بخصوص التعليم الثانوي فتمت إعادة هيكلته انطلاقاً من الدخول المدرسي 2005-2006، حيث تم تنظيم السنة الأولى من التعليم الثانوي العام والتكنولوجي في جذعين مشتركين هما:

- الجذع المشترك آداب ويتفرع إلى: شعبة اللغات الأجنبية، شعبة الآداب والفلسفة.
  - الجذع المشترك علوم وتكنولوجيا ويتفرع إلى: شعبة الرياضيات، شعبة العلوم التجريبية، شعبة التسيير والاقتصاد، شعبة تقني رياضي.
- وفيما يتعلق بإصلاح نظام التعليم العالي الذي يتمثل في النظام الجديد المعروف بنظام ل. م. د الذي يعد في الواقع استجابة للمتطلبات التي أفرزتها العولمة وما تتطلبه من تكييف البرامج التعليمية والشهادات الممنوحة، ومحتوى الوحدات المدرسية. بدأت الجزائر لهذا الإصلاح منذ 1999 على مستوى النصوص- نظام التعليم العالي ذوي المستويات الثلاث (ليسانس، ماستر، دكتوراه) من خلال القانون التوجيهي للتعليم العالي (قانون رقم 99-05-1999)، وتم شروع الانخراط الفعلي في تطبيق الإجراءات التي تقتضيه خلال العام الدراسي 2004-2005، وكانت الأهداف من تطبيق هذا النظام:<sup>7</sup>

- تحسين نوعية التكوين. مؤسسات التعليم العالي خاصة في مجال العلوم والتكنولوجيا؛
  - تسهيل حركة الطلبة بين الجامعات الجزائرية والدولية، وانفتاح الجامعات الجزائرية على العالم الخارجي؛
  - العمل على انسجام وتكييف نظام التعليم الجزائري مع نظام التعليم العالمي؛
  - ربط الجامعة بسوق العمل والاستجابة للمتطلبات الاجتماعية والاقتصادية، وتحقيق تبادل فعلي مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي؛
  - الاعتراف بالشهادات الجامعية الجزائرية على المستوى الدولي؛
- هذا وبما أنه تعتبر الهيكل القاعدية والقائمين بالتعليم من بين العوامل الضرورية التي يتطلبها تحسين وضعية قطاع التعليم، فقد ساهمة السلطات بتطوير البنى التحتية وزيادة عدد الأساتذة بمختلف المستويات للقطاع وكانت نتائج ذلك كالتالي:
- انتقال عدد مؤسسات التعليم الابتدائي (مدرسة ابتدائية وملحقة) من 16186 مؤسسة سنة 2001/2000 إلى 18770 مؤسسة سنة 2017/2016.
  - انتقال عدد مؤسسات التعليم المتوسط (مراكز وملحقات) من 3414 مؤسسة سنة 2001/2000 إلى 5419 مؤسسة سنة 2017/2016.
  - انتقال عدد مؤسسات التعليم الثانوي من 1259 مؤسسة سنة 2001/2000 إلى 2355 مؤسسة سنة 2017/2016.
  - انتقال عدد مؤسسات التعليم العالي (جامعات، مراكز جامعية، مدارس عليا للأساتذة) من 36 مؤسسة سنة 2001/2000 إلى 74 مؤسسة سنة 2017/2016.
  - انتقال عدد أساتذة التعليم الابتدائي من 169559 أستاذ سنة 2001/2000 إلى 174115 أستاذ سنة 2017/2016.
  - انتقال عدد أساتذة التعليم المتوسط من 102137 أستاذ سنة 2001/2000 إلى 153617 أستاذ سنة 2017/2016.
  - انتقال عدد أساتذة التعليم الثانوي من 55588 أستاذ سنة 2001/2000 إلى 100761 أستاذ سنة 2017/2016.
  - انتقال عدد أساتذة التعليم العالي من 19052 أستاذ سنة 2001/2000 إلى 58116 أستاذ سنة 2017/2016.

على غرار ما حققته الجزائر من تطورات سبق ذكرها قصد تطوير قطاع التعليم من جهة، ورغم ما وصلت إليه نسبة الدخول إلى المدارس الابتدائية (97%) سنة 2011<sup>8</sup> لا يزال مؤشر محو الأمية مرتفع نسبياً إذ بلغ حوالي 19,4 سنة 2011 و18% سنة 2013، حتى وإن كان قد تم تسجيل تحسناً ملحوظاً نظراً لما كان عليه 32,8% و28% سنة 2000 و2004 على التوالي.<sup>9</sup>

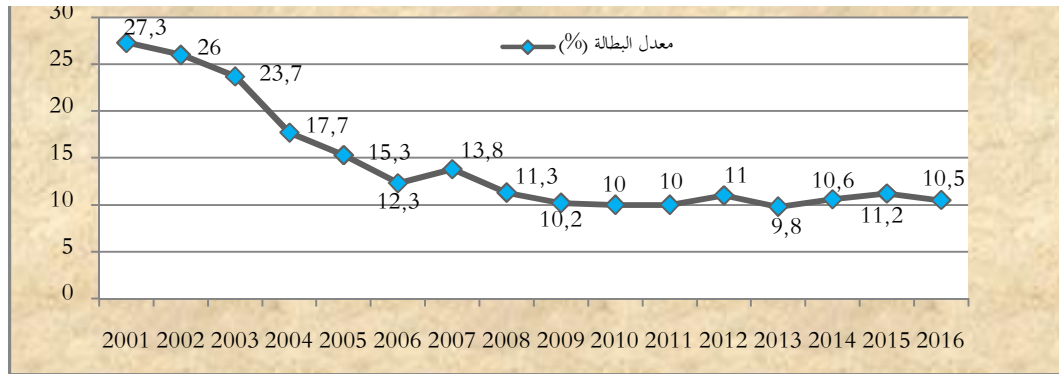
**2. 2. 4- الفقر:** يعد الفقر السبب الرئيسي للعديد من المعضلات الصحية والاجتماعية والأخلاقية في البلدان التي تعاني منه، حيث تزداد حدة الفقر والجوع والتهديدات للأمن الغذائي في كثير من دول العالم. كما يدفع الفقر إلى استنزاف الموارد الطبيعية المتوفرة والقليلة واستعمالها استعمالاً عشوائياً كاستخدام الأراضي بالطريقة التي تنعكس على انخفاض قدرتها للإنتاج الزراعي، أو كقطع الأشجار لغرض التدفئة بسرعة لا تسمح بتعويض ما تم قطعه، وتجدر الإشارة إلى أن تلك الجدلية بين الفقر واستنزاف الموارد الطبيعية قد يكون سببها الضغوط التي يجدها انتشار الجهل والامية وارتفاع عدد السكان، وتزايد معدلات البطالة، وتزايد الديون الخارجية وارتفاع أعباء خدمتها، الأمر الذي يجعل الفقراء لا يستطيعون التفكير في المدى البعيد وإنما يقع تفكيرهم سوى على كيفية حصولهم عن القوت اليومي الذي يعتبر لتلك الفئة من أكبر التحديات. وفي إطار مكافحة الفقر بالجزائر التي تعود جذورها إلى: مشكلة البطالة، النزاعات الداخلية والخارجية، برامج التصحيح الهيكلي، الصدمات

الخارجية، استطاعت الجزائر أن تحقق تحسن في التخفيض من حدة هذه المشكلة خلال الفترة 2001-2013، إذ انخفض المعدل من 22,3% إلى 5,03%<sup>10</sup>

**2. 5- البطالة:** لقد تراجع معدل البطالة في الجزائر بشكل كبير منذ سنة 2001، فبعدما كان المعدل يبلغ عند بداية الفترة الموضحة في الشكل أدناه 27,3% أصبح يقدر بـ: 10,5% عند نهايتها (سنة 2016)، ويعود السبب في ذلك إلى تحسن الوضعية الاقتصادية عن ما عرفته خلال السنوات القليلة الماضية كالحجم الغير مسبوق للاستثمار الذي تم رصدته في مختلف المشاريع التنموية التي تضمنتها برامج الإنعاش الاقتصادي، نتيجة الرخاء المالي الناتج عن ارتفاع الجباية البترولية المرتبطة بارتفاع أسعار البترول، وذلك بالإضافة إلى الآليات التي تبنتها الحكومة قصد مكافحة هذه الظاهرة والتي من بينها:

- الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM)؛
- الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ)؛
- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)؛
- وكالة التنمية الاجتماعية (ADS)؛
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)؛
- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC)؛

الشكل (07): البطالة في الجزائر للفترة (2000-2016).



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الديوان الوطني للإحصائيات.

**2. 3- الاهتمام بالوضع البيئي للتنمية المستدامة في الجزائر:** في إطار الاطلاع على حقيقة الوضع البيئي بالجزائر والذي يعد الاهتمام به شرطا أساسيا يتوقف عليه تحقيق التنمية المستدامة بالبلد، يمكن الإشارة إلى أنه تمتلك الجزائر في طابعا إحيائيا متنوعا، تتميز نباتاتها بوجود 3139 صنفا طبيعيا و 5128 صنفا دحخلا تمثله على وجه الخصوص أصناف الزينة، وتمتلك من الحيوانات على قرابة 5000 صنفا منها حوالي 4000 صنفا من اللافقاريات، وقرابة 1000 صنف من الفقاريات، ولأجل حماية هذا التنوع الإحيائي عملت الجزائر على وضع العديد من المحميات الطبيعية ومحميات الصيد، فبشأن المحميات الطبيعية فهي موزعة على خمس محميات طبيعية بمساحة كلية تقدر بـ: 46.392 هكتار (أنظر الجدول أسفله)، أما محميات الصيد تبلغ مساحتها الكلية 40.555 هكتار موزعة على النحو التالي:<sup>11</sup>

- محمية الصيد بالجللفة (31866 هكتار)؛
- محمية الصيد بمعسكر (6530 هكتار)؛
- محمية الصيد بتلمسان (2159 هكتار)؛
- محمية الصيد بزرالدة- تيبازة - (1034 هكتار)؛

الجدول (02): توزيع المحميات الطبيعية عبر الوطن ومساحتها.

| المحميات الطبيعية                         | المساحة (هكتار) | ولاية تواجد المحمية |
|-------------------------------------------|-----------------|---------------------|
| المحمية الطبيعية البحرية - جزيرة حبيباس - | 2.684           | وهران               |
| المحمية الطبيعية - ماکتا -                | 23.000          | مستغانم             |
| المحمية الطبيعية - مرغب -                 | 16.482          | مسيلة               |
| المحمية الطبيعية - بني صالح -             | 1.859           | قالمة               |
| المحمية الطبيعية - بابور -                | 2.367           | سطيف                |

المصدر: التقرير الوطني حول حالة ومستقبل البيئة 2007، وزارة التهيئة العمرانية "البيئة والسياحة"، ص 171.

ولأجل حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة أصدرت الحكومة الجزائرية عدة قوانين تمثلت في:<sup>12</sup>

– **القانون المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة:** لقد تمت المصادقة على هذا القانون في جويلية 2003، حيث تبني المشرع الجزائري فيه الخطوط العريضة لمبادئ التنمية المستدامة لقمة ريو ديجانيرو بالبرازيل، والذي نص على تحديد الرقابة لمختلف مركبات البيئة من خلال وضع حدود على شكل عتبات حرجية وأهداف لجودة الموارد الطبيعية، بالإضافة إلى إجبارية تعيين المستغل للبيئة مع الحرص على تطبيق الرقابة والإشراف الذاتي وتعميم إدماج البيئة ضمن كافة مستويات التعليم، وأخيرا سن إجراءات تحفيزية في الجانب الجبائي الجمركي يخص جلب المعدات المستخدمة في الحد من التلوث.

– **القانون المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها:** تمت المصادقة عليه في ديسمبر 2001، وقد نص هذا القانون على حتمية إنتاج النفايات والوقاية منها، وتأمين هذه النفايات بإعادة استخدامها أو رسكلتها أو بأي طريقة تضمن إعادة استخدامها كطاقة أو مواد، بحيث لا تشكل خطرا على البيئة وصحة الإنسان، كما أقر وجوب إعلام وتأسيس المواطنين بالأخطار الناجمة عن النفايات وآثارها على الصحة وكيفية تجنبها والوقاية منها، وتجسد هذا القانون مبدأ مسؤولية المنتج عن النفاية التي يخلفها.

– **القانون المتضمن ترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة:** يسمح هذا القانون بإقامة تنسيق تركيبة ثلاثية فيما بين الطاقة والبيئة والتنمية، وخلق بدائل لمحاربة التغيرات والمساهمة في تحسين إطار الحياة عن طريق إدخال الموارد الطاقوية المتجددة بطريقة تدريجية ضمن نموذج الاستهلاك الطاقوي لأجل الحد من استنزاف الوقود الأحفوري، وبصدور هذا القانون أصبح من الضروري انتهاج سياسة على المدى الطويل من خلال:

◀ برنامج خماسي لترقية الموارد الطاقوية المتجددة والذي يندرج في المدى الطويل في إطار إستراتيجية "الجزائر 2020"، حيث يتم من خلاله ترتيب النماذج حسب درجة اتساعها، كلفتها ووفرتها والتي تجمع مجمع الأعمال على المدى المتوسط للسنوات الخمسة لأجل ترقية الموارد الطاقوية المتجددة، وإدماج نموذج تحديد التكاليف والأرباح الخاصة بكل مورد متجدد.

◀ الحصيلة السنوية لاستخدام الموارد الطاقوية المتجددة والتي تهدف إلى إطلاع الحكومة سنويا على حالة تنفيذ البرنامج الوطني والتقييم النوعي للإنجاز في استعمال الموارد الطاقوية المتجددة، والقيام بالتعديلات الضرورية على البرنامج الوطني.

– **القانون المتعلق بجودة الهواء وحماية الجو:** يتمحور هذا القانون حول ثلاثة معالم رئيسية تتضمن الوقاية والإشراف والإعلام، إعداد أدوات التخطيط وترتيب إجراءات تقنية، مالية، رقابية، عقابية، حيث ينص على حتمية قيام السلطات العمومية بالرقابة على جودة الهواء بمستوى التجمعات الكبرى (50 ألف ساكن)، اعتمادا على مجموعة أدوات تخطيطية تعمل على المخطط الجهوي لجودة الهواء (PRQA)، مخطط حماية الجو (PPA)، ومخطط التنقل الحضري (PDU).

– **القانون المتعلق بالتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم:** تشكل المصادقة على هذا القانون مرحلة حاسمة في سياسة تهيئة الإقليم، وتندرج بقوة ضمن مقاربة متكاملة منسجمة واستشرافية. وتكمن الأهداف التي تحددها سياسة تهيئة الإقليم من خلال المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية عام 2005 في العمل على توزيع عادل للسكان والأنشطة بواسطة كل من:

- تخفيض الضغوط الممارسة على الشريط الساحلي على حساب موارده الطبيعية التي تعرض السكان للأخطار الطبيعية واقتصاد المنطقة إلى خسارة كبيرة؛
- تخفيض الضغوط على الساحل والمراكز الكبرى؛
- ترقية المناطق الجبلية والهضاب العليا والجنوب؛
- الاستثمار العقلاني للموارد الطبيعية والثقافية والحفاظ عليها للأجيال الصاعدة؛

– **القانون رقم 02-02 المتعلق بحماية وتنمين الشريط الساحلي:** صدر هذا القانون بتاريخ 22 ذو القعدة 1422 الموافق لـ 05 فيفري 2002، وجاء خصيصا لضبط الحدود الساحلية والنص على المبادئ الأساسية لاستخدام الساحل وتسييره وحمايته.

3 – **متطلبات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر:** بعد إلقاء الضوء على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للتنمية المستدامة في الجزائر من خلال الاعتماد على أهم المؤشرات الأساسية التي يمكن تبنيها في قياس التنمية المستدامة، وبعد إبراز أهم التشريعات القانونية التي أصدرتها الحكومة بغية الحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، يمكن تحديد ثلاث متطلبات أساسية التي بإمكانها أن تحسن من مستويات التنمية المستدامة في الجزائر مقارنة بالحالة التي هي عليها، وذلك من خلال:

1.3 – **التوجه نحو الاقتصاد الأخضر:** يعني هذا الاقتصاد حسب برنامج الأمم المتحدة للبيئة أنه الاقتصاد الذي ينتج عنه تحسنا في رفاهية الإنسان والمساواة الاجتماعية، ويقلل بصورة ملحوظة من مخاطر البيئة وندرة الموارد الايكولوجية، ويقلل فيه انبعاثات الكربون وتزداد كفاءة استخدام الموارد، كما يستوعب جميع الفئات الاجتماعية ويتطلب الاستثمار في إعادة بناء المهارات والتعليم، ومن زاوية نظر أخرى يعني

الاقتصاد الأخضر بأنه اقتصاد الطاقة النظيفة وتحسين نوعية البيئة من خلال الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وتقليل الأثر البيئي وتحسين استخدام الموارد الطبيعية ولا يقتصر فقط عن القدرة على إنتاج الطاقة النظيفة، ولكن أيضا يشمل التقنيات التي تسمح بعمليات الإنتاج الأنظف.<sup>13</sup>

**3.2- العمل على تنويع الاقتصاد الوطني بما يتواءم مع أهداف التنمية المستدامة:** من المعلوم أنه يعني التنويع الاقتصادي عملية استغلال كافة الموارد وطاقت الإنتاج المحلية بما يكفل تحقيق تراكم في القدرات الذاتية، قادرة على توليد موارد متجددة، وبلوغ مرحلة سيطرة الإنتاج المحلي على السوق الداخلي، وفي مراحل متتالية تنويع الصادرات.<sup>14</sup> وفي الجزائر يعد التنويع الاقتصادي شرطا أو متطلبا أساسيا للتوجه نحو التنمية المستدامة، وذلك من منظور اعتمادها بشكل أساسي على قطاع واحد قابل للنفاذ "قطاع المحروقات" الذي أصبح يشكل مخاطر على الاقتصاد الوطني وإمكانية تعرضه لأزمات انخفاض أسعار النفط مما يؤثر على تمويل عملية التنمية، والمديونية الخارجية، وعلى تنويع الصادرات ومن ثم عجز الميزان التجاري وتراجع احتياطات الصرف إلى غير ذلك من مخاطر تبني قطاع المحروقات كقطاع يقود التنمية في بلد غني بالموارد وتميز باقي قطاعاته بالخمول ونقص الأداء. لذلك يجب على الجزائر تقوية الاقتصاد الوطني وتنويع صادراتها ومصادر دخلها في إطار الحفاظ على البيئة وحمايتها من خلال:

- تشجيع الاستثمار في مجال الزراعة المستدامة؛
- الاستغلال الأمثل لمقومات القطاع السياحي وممارسة النشاط في إطار السياحة المستدامة؛
- العمل على تشجيع الاستثمار الصناعي المحلي والأجنبي، ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي أصبحت تكتسي أهمية كبيرة في تنويع الاقتصاديات بمختلف نطاق العالم، على شرط أن يكون ذلك في إطار ما يعرف بالتنمية الصناعية المستدامة التي يعبر على مفهومها ومحتواها الشكل التالي:

الشكل (08): التنمية الصناعية المستدامة وأهدافها.



المصدر: منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، الدورة الثانية والأربعون حول: اليونيدو وخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015، ص 11.

**3.3- السهر على تطبيق الحكم الرشيد:** يعني هذا الحكم حسب الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية انه قدرة الحكومة على الحفاظ على السلام الاجتماعي، وضمان القانون والنظام، والترويج من أجل خلق الظروف الضرورية للنمو الاقتصادي وضمان الحد الأدنى من التأمين الاجتماعي، كما تم تعريفه على انه قدرة الحكومة على عملية الإدارة العامة بكفاءة وفعالية بحيث تكون خاضعة للمساءلة ومفتوحة لمشاركة المواطنين، وتدعم من النظام الديمقراطي للحكومة، كما يعني من زاوية أخرى أنه أسلوب ممارسة السلطة الوطنية لإدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية المخصصة للتنمية، وبمس كل من: القطاع العام، القطاع الخاص، أطراف المجتمع المدني، ويتبنى المعايير التالية:<sup>15</sup>

- المساءلة والمحاسبة؛
- مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني في صنع القرار؛
- الشفافية؛
- اللامركزية والتمكين؛
- الرؤية الإستراتيجية؛
- حكم القانون؛

## - الخلاصة:

إن التنمية المستدامة التي جاءت أساسا لتوفير المتطلبات الأساسية للمجتمعات الحالية والضرورية للحياة وترك نصيب الأجيال المستقبلية من الموروث الطبيعي ليتمكنوا كذلك من توفير متطلباتهم الأساسية والعيش بسلام في بيئة نظيفة، كان وضعها بالنسبة للجزائر في المجال الاقتصادي قد يتنافى أساسا مع أهداف التنمية المستدامة بالرغم من المستويات المحققة سواء في قيمة الناتج الداخلي الخام أو من حيث تخفيض المديونية الخارجية، وذلك نتيجة الاعتماد على عائدات الخروقات التي تهدد التوازنات الخارجية للبلد. وبالنسبة للوضع الاجتماعي للتنمية المستدامة فقد كانت نتائجه جد إيجابية سواء بالنسبة للقطاع الصحي أو قطاع التعليم من خلال انخفاض معدل وفيات الأطفال أو من حيث انخفاض معدل الأمية نتيجة تحسن الهياكل القاعدية والعاملين في المجال مقارنة بسنوات ماضية، بالإضافة إلى قدرة الحكومة على تخفيض معدلات الفقر والبطالة بشكل نسبي، وهذا يدل على اهتمام الحكومة بالجانب الاجتماعي مقارنة بالجانب الاقتصادي والجانب البيئي الذي ظل الاهتمام به في شكل إصدار جملة من القوانين دون سواها. وعليه فلأجل التوصل إلى نتائج أفضل مما هو عليه الآن ينبغي على الحكومة القيام الفعلي بالخوض في ما يعرف بالاقتصاد الأخضر، وتنويع الاقتصاد الوطني بطرق مستدامة وسليمة بيئيا، مع مراعاة وتطبيق معايير الحم الراشد للقضاء على كل ما يعيق التنمية المستدامة في الجزائر من فساد أو غيره.

## - الإحالات والمراجع:

- <sup>1</sup> - كمال بايزيد، 2013-2014، أثر النقل البري على التنمية المستدامة "حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، ص 40.
- <sup>2</sup> - Pierre André Claude, 2000, Delisle et Jean-Pierre Revéret, L'évaluation des impacts sur l'environnement: Processus, acteurs et pratique pour un développement durable, presses internationales polytechnique, France, édition 2, p2.
- <sup>3</sup> - باتر محمد علي وردم، 2003، العالم ليس للبيع، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، ص 190.
- <sup>4</sup> - حسب إحصائيات تقرير بنك الجزائر، 2016، ص 146.
- <sup>5</sup> - Banque d'Algérie, Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Rapport Avril 2007, p. 63. [www.bank-of-algeria.dz/Pub\\_stat.htm](http://www.bank-of-algeria.dz/Pub_stat.htm)
- <sup>6</sup> - يومعرف الياس، عماري عمار، 2009-2010، من أجل تنمية صحية مستدامة في الجزائر، مجلة الباحث، جامعة ورقلة (الجزائر)، العدد 07، ص 28.
- <sup>7</sup> - حاجي العلجة، جودة الخدمة التعليمية في قطاع التعليم العالي في الجزائر بين الواقع والآفاق - دراسة تحليلية تقييمية للإصلاحات الجديدة ل.م.د-، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 10، جوان 2013، ص 32.
- <sup>8</sup> - ملخص تقرير نبي 26، 2020 جانفي 2013، خمسينية الاستقلال: دروس ورؤية لجزائر 2020، ص 11.
- <sup>9</sup> - بالاعتماد على:
- مراد ناصر، جوان 2010، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، "التواصل" مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باجي مختار بعنابة (الجزائر)، العدد 26، ص 149.
- عيادي عبد القادر، لعريفي عودة، 14/13 ديسمبر 2011، مؤشرات قياس رأس المال البشري في الجزائر، مداخلات بالملتقى الدولي الخامس حول: رأس المال البشري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف (الجزائر)، ص 8.
- <sup>10</sup> - أنظر:
- حاج قويدر قورين، جوان 2014، ظاهرة البطالة في الجزائر وأثرها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية البطالة والتضخم، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 12، ص 19.
- مراد ناصر، مرجع سبق ذكره، ص 149.
- <sup>11</sup> - التقرير الوطني حول حالة ومستقبل البيئة 2007، مرجع سبق ذكره، ص 172.
- <sup>12</sup> - شراف براهيم، 2013، البيئة في الجزائر من منظور اقتصادي في ظل الإطار الاستراتيجي العشري (2001-2011)، مجلة الباحث، جامعة ورقلة (الجزائر)، العدد 12، ص 100.
- <sup>13</sup> - نجوى يوسف جمال الدين وآخرون، يوليو 2014، الاقتصاد الأخضر: المفهوم والمتطلبات في التعليم، العلوم التربوية، العدد 3، ص 432.
- <sup>14</sup> - بوشول السعيد، نذير غانية، 14/15 أكتوبر 2017، استراتيجية التنويع الاقتصادي للدول المصدرة للنفط "دراسة حالة المملكة العربية السعودية"، مداخلات بالملتقى الدولي حول: "أزمة النفط: سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي"، جامعة عنابة (الجزائر)، ص 02.
- <sup>15</sup> - شعبان فرج، 2011-2012، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من مظاهر الفقر - حالة الجزائر (2000-2010)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، ص 29.

### كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

بايزيد كمال، لخلف عثمان (2021)، التنمية المستدامة في الجزائر: الواقع والمتطلبات، مجلة المؤسسة، المجلد 10 (العدد 1)، الجزائر: جامعة الجزائر-3، ص.ص 335-346.



يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين وفقا لـ **رخصة المشاع الإبداعي نسب المصنف - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0 دولي (CC BY-NC 4.0)**.  
مجلة المؤسسة مرخصة بموجب **رخصة المشاع الإبداعي نسب المصنف - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0 دولي (CC BY-NC 4.0)**.



The copyrights of all papers published in this journal are retained by the respective authors as per the **Creative Commons Attribution License**.

**Entreprise Review** is licensed under a **Creative Commons Attribution-Non Commercial license (CC BY-NC 4.0)**.